المعهد الوطني الديمقراطي

للشؤون الدولية

سلسلة الأبحاث التشريعية البحث رقم3

غرفة واحدة أم غرفتان؟
الاختيار بين هيئة تشريعية ذات غرفة واحدة أو غرفتين

+ أصناف الهيئات التشريعية
+ الهيئات التشريعية ذات غرفتين
+ الهيئات التشريعية ذات غرفة واحدة
+ أنماط من هيكلة الهيئات التشريعية
+ الهيئات التشريعية في الممارسة
+ أساليب التوفيق في نظام الغرفتين
+ التحول من نظام تشريعي إلى نظام تشريعي آخر

مقدمة

واجهت العديد من الدول عبر العالم في حقبة من أحقاب تاريخها مسألة بناء المؤسسات السياسية التي تستطيع خلق وضمان استمرار مجتمع ينعم بالشفافية والاستقرار والرخاء ويخضع لسلطة القانون. وتنعكس نتيجة هذا المخاض عادة في الدستور الذي يقوم المواطنون على أساسه بإقامة مؤسساتهم الحاكمة. وبخصوص المؤسسات التشريعية، تجد الدول نفسها أمام عدد من الاختيارات. كيف ينبغي اختيار المشرعين؟ وما هي السلطات التي يتعين إعطائها للهيئة التشريعية؟ ليست هذه إلا بعض من القضايا التي يتعين حلها قبل دخول الهيئة التشريعية باب الممارسة. وهناك قرار أساسي إضافي يهم هيكلة أو تركيبة الهيئة التشريعية نفسها: هل تتبنى بلاد ما غرفة تشريعية واحدة أم غرفتين اثنتين؟

وبالرغم من صعوبة الإقرار في مسألة الاختيار بين هذا النظام وذاك، ساعدت مع ذلك تجربة الدول خلال القرن الأخير على كشف النقاب عن مكامن القوة والضعف لكل نظام. وإذا كانت للعوامل التاريخية والثقافية وحتى السياسية الخاصة بكل بلد لها تأثير على هذا الاختيار، فإن تجربة البلدان الأخرى تشكل مع ذلك قاعدة مفيدة يمكن على أساسها تحديد أي من النظامين، نظام الغرفة الواحدة أو نظام الغرفتين، يلبي الحاجيات الآنية لذلك البلد ويستجيب لغاياته المستقبلية بصورة أفضل. ويقف هذا البحث عند الخصائص الأساسية للبرلمانات ذات الغرفة الواحدة والغرفتين، ويعرض الأسباب التي قد تدفع بالبلدان إلى تفضيل نظام على الأخر. وللمزيد من الإيضاح، يقوم البحث بعرض وافر لعدة أمثلة عن أنظمة تشريعية ذات الغرفة الواحدة وأخرى ذات الغرفتين.

أصناف الهيئات التشريعية

الهيئات التشريعية ذات الغرفتين أو النظام الثنائي

تتكون هذه الهيئة التشريعية من مجلسين عادة ما يشار إليهما بالغرفة السفلية والغرفة العليا. وتتشكل الغرفة السفلية عادة على أساس تمثيل السكان، حيث أن كل عضو من الغرفة يمثل نسبة مماثلة من المواطنين. وتطلق على هذه الغرفة أسماء مثل: مجلس النواب، مجلس العموم، الجمعية العامة أو الجمعية الفيدرالية. أما الغرفة العليا، فهي تكون أقل عدد بالمقارنة مع الغرفة السفلية. وتكون مدة انتداب الأعضاء في الغرفة العليا في معظم الأحيان أطول من مدة انتداب زملائهم في الغرفة السفلية، في حين تتمتع الغرفة العليا بسلطة أقل اتساعا من نظيرتها في أغلب الأحيان. وتعرف الغرفة العليا (وتسمى أحيانا بمجلس الشيوخ، مجلس اللوردات أو المجلس الفيدرالي) اختلافا كبيرا من حيث تركيبتها والطريقة التي يتم على أساسها اختيار أعضائها عن طريق الوراثة أو التعيين أو الانتخاب المباشر أو غير المباشر. وتعكس بعض الغرف العليا تقسيما جغرافيا على أساس الجهة أو الولاية، كما هو الشأن في ألمانيا أو الولايات المتحدة. ويضع المواطنون عادة ثقة أكبر في هذه الغرف العليا

عندما يشاركون في اختيار أعضاء الغرفة عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر. ففي الانتخابات المباشرة، يعطي الناخبون أصواتهم مباشرة لفائدة مرشح معين أو لفائدة الحزب الذي يريدونه تقلد الحكم. وفي الانتخابات غير المباشرة، ينتخب المواطنون ممثليهم على المستوى المحلي أو الإقليمي والذين يختارون بدورهم أعضاء الغرفة العليا. وتكون الغرف المنتخبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خلافا للغرف المشكلة على أساس التعيين أو الوراثة، أكثر تعرضا للمسائلة والمحاسبة من طرف المواطنين، ولهذا السبب فهي تعتبر أكثر ديمقراطية.

من بين مزايا الهيئات التشريعية ذات الغرفتين ما يلي:

- تمثل دوائر متنوعة (ولاية، جهة، عرق أو طبقة)،
- تساعد على ضمان مقاربة مبنية على روح التشاور في مجال التشريع،
- تحول دون تمرير تشريعات غير مسؤولة أو تشوبها شائبة،
- تتيح فرصة إضافية لمتابعة أو مراقبة الجهاز التنفيذي.

وتختلف سلطة الغرفتين في النظام التشريعي الثنائي اختلافا واسعا من بلد إلى بلد. هكذا تطبق بعض البلدان مثل المملكة المتحدة نوعا "ضعيفا" من النظام التشريعي الثنائي، حيث تتمتع فيه إحدى الغرفتين بسلطات تشريعية أوسع. ويختلف مستوى السلطة بين الغرفتين من نظام إلى نظام. كما قد تتمتع بعض الغرف العليا بامكانية تأخير أو مراجعة مشاريع القوانين المصادق عليها من لدن الغرف السفلية، في حين تبقى مهام الغرف العليا في بعض الأنظمة التشريعية ذات طابع استشاري ليس إلا. أما الولايات المتحدة، فهي تمارس شكلا "قويا" من النظام الثنائي، حيث تتمتع كلا الغرفتين بسلطات متساوية أو متوازنة، ويتعين عرض مشاريع القوانين على الغرفتين والمصادقة عليها من طرف كليهما[1].

الهيئات التشريعية ذات غرفة واحدة أو النظام الأحادي

توجد الهيئات التشريعية ذات الغرفة الواحد أو الأنظمة التشريعية الأحادية في البلدان التي تقوم على أساس نظام مركزي للسلطة. وخلافا للنظام الفيدرالي، حيث يتم توزيع السلطة فيما بين الحكومة المركزية والدوائر الإدارية التي تشكل مجموع التراب الوطني، يبقى الحكم ممركزا في يد السلطة المركزية. ويوجد النظام الأحادي عادة في البلدان ذات المساحة الجغرافية المحدودة والتي تتوفر على ساكنة متجانسة لا يتعدى عددها 10 ملايين نسمة.

من بين مزايا الهيئات التشريعية ذات الغرفة الواحدة ما يلي:

- لها القدرة على سن مشاريع القوانين بسرعة، نظرا لامكانية المصادقة على مشاريع القوانين من طرف غرفة واحدة فقط، الشيء الذي يعفي من مهمة التوفيق بين مشاريع قوانين متضاربة،

العر معر لو ها للمسائله إذ لا يمكن لأعضاء العرفة تقديم اللو لغرفه أخرى ما تعذر المصادقة على القوانين أو جهت مصالح المواطنين بالاهمال،

تكون المسؤولين المنتخبين أقل في الحاله، مما تسهل عمليه مراقبتهم ومتابعتهم طر المواطنين،

تقل التكلفة في هذا النظام بالنسبه للدو دافعي الضرائب

أنماط من هيكلة الهيئات التشريعيه

يعرض الجدول التالي توزيع الهيئات التشريعيه الأحادية الغرفه الثنائيه الغرفه فما بين الأنظمة المركزية الفدرالية[2]

توزيع الهيئات التشريعية حسب نظام الحكم

	نظام الحكم		
هيكل الهيئة التشريعية	مركزي	فيدرالي	المجموع
غرفة واحدة	54	1	55
غرفتان اثنتان	12	16	28
المجموع	66	17	83

توفر الأنظمه الفيدرالية في معظم الحالات على هيئات تشريعيه ذات غرفتين وينبين من نتائج التحقيق الذي تم إنجازه سنة 1986 المشار إليها في الجدول أعلاه أن الأنظمة الفيدرالية تستخدم النظام التشريعي الثنائي بنسبه أكثر 94 في المائة ويتعلق الأمر بالبلدان ذات الر الجغرافيه الشاسعة عالميه السكان، غم وجود بعض الحالات الاستثنائية مثل سويسر وفي كثير الأحيان تتصارع أوساط مختلفه البلدان بغرض الحصول على جز موار الدولة المحدوده الحجم الظهر بمسلمه داخل الموسسات السياسه الوطنيه ويساعد وجو غرفة ثانيه على اعادة التوازن بين الجماعات المتصار عن طر اتاحة منبر سياسي للقو التي لم تحصل على قليل من المقاعد أو على تمثيلية محدودة في الغرفة السفلى في الولايات المتحده، على سبيل المثال، تتمتع الولايات الشاسعة الأطراف المتناثر السكان على بمسلمه في مجلس الشيوخ متساويه مع نظيراتها الأكثر عمر في الظروف تستطيع الدوائر ذات الطابع القر ي والزراعي أن تدافع عن برامجها التشريعيه العمل على انحاز ها بالرغم من ضعية الأقلية التي تحتلها داخل الغر السفليه، حيث تمثل كل عضو فيها نسبة محددة من السكان وتبنت بعض البلدان مبدأ الكوتا أو الحصه النسبيه المحددة لصنف معين المقاعد داخل الغرفة العليا لفائدة المجموعات المتضرره تاريخيا بهدف معالجه الأضرار الناجمه عن التمييز الذي كانت تعاني منه في الماضي هكذا، على سبيل

المثال، يخول دستور 1990 لدولة نيبال 5 في المائة من المقاعد بمجلس الشيوخ للنساء، وفي أوغندا يمنح القانون أيضا مقعدا للنساء في كل واحدة من الدوائر الجهوية التسع وثلاثين (نسبة 14% من مجموع أعضاء البرلمان).

ومقارنة مع البلدان ذات النظام السياسي الفيدرالي، تملك البلدان ذات النظام المركزي عادة مساحة جغرافية أقل اتساعا وكثافة سكانية أقل، وهو ما يعكس تواجد مصالح سياسية أق تصارعا. بالإضافة إلى ذلك، يقلل غياب التقسيم على أساس المناطق والأقاليم والولايات، كما هو الشأن في البلدان ذات الحجم الصغير، من الحاجة إلى إحداث غرفة ثانية. وكما يؤكد ذلك الجدول على الصفحة السابقة، فإن الأغلبية الكبرى (82 %) من البلدان التي لها نظام مركزي قد تبنت نمط الهيئة التشريعية الأحادي الغرفة.

وكما هو الحال في الأنظمة ذات الغرفتين، قليلة أيضا هي الأنظمة ذات الغرفة الواحدة التي تبنت مبدأ الكوتا في الغرفة الواحدة لضمان تمثيلية مناسبة لفائدة بعض المجموعات العرقية والمعاقين وأعيان القبائل والنساء والفئات الاجتماعية الأخرى التي كانت تمثيليتها ضئيلة تقليديا. وهكذا مثلا يضمن دستور سلوفينيا لسنة 1991 مقعدا واحدا بالجمعية الوطنية للأقلية الإيطالية وأخرا للأقلية المجرية. ومع ذلك، هناك بعض الدول ذات النظام السياسي المركزي التي اختارت نمط الغرفتين بهدف إقامة علاقات متوازنة في إطار العملية التشريعية وضمان تمثيلية أكثر تنوعا في البرلمان. وفي نهاية المطاف، لابد وأن يكون للعوامل الديموغرافية والتاريخية وخاصة السياسية تأثيرها القوي، سواء اختار بلد ما إقامة نظام الغرفة الواحدة أو نظام الغرفتين. وتضفي الأمثلة الموالية الضوء على بعض الحالات موضحة كيف تختار البلدان بين هذا النمط أو ذاك ولماذا.

الهيئات التشريعية في الممارسة

المؤسسات التشريعية ذات الغرفتين

يعرض هذا القسم عددا من الأمثلة عن هيئات تشريعية ذات غرفتين والأسباب الخاصة التي دعت كل واحدة منها إلى اختيار هذا النمط. هكذا، تعكس المؤسسة التشريعية الثنائية في المملكة المتحدة سبعة قرون من التطور. وفي المقابل، تبنت المؤسسات التشريعية في كل من الولايات المتحدة وألمانيا هيكلة تتماشى بالخصوص مع نظام فيدرالي. وفي كندا وسويسرا وبوتسوانا ورومانيا، نجد نظام الهيئة التشريعية ذات الغرفتين مع بعض التغيرات.

تتوفر **المملكة المتحدة**، التي تصل مساحتها الجغرافية تقريبا إلى 240.000 كلم مربع (93.000 ميل مربع)، على مؤسسة تشريعية عرفت تطورا محسوسا رغم غياب دستور مكتوب. وكان مجلس العموم، الغرفة السفلية، يعمل في القرن الثالث عشر كهيئة استشارية لمجلس اللوردات الذي كانت العضوية فيه مرتبطة بالتعيين الملكي والوراثة والأسبقية في الكنيسة الكاثوليكية. وفي الخمسينيات من القرن

السادس عشر، بدأ مجلس العموم ينتقد غياب أية رقابة على سلطة الغرفة العليا. وخلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الثامن عشر، أصبح غياب المحاسبة السياسية للبرلمان موضع نزاعات متنامية وأثار استياء عاما أدى إلى إعادة النظر في القوانين الانتخابية البريطانية. هكذا، أعادت الإصلاحات التشريعية لسنة 1832 توزيع المقاعد على أساس صيغة أدت إلى إضعاف تأثير الأرستقراطية والكنيسة في مجلس العموم. شيئا فشيئا، ومع ترسيخ ممارسة المحاسبة داخل مجلس العموم المنتخب من طرف الشعب من جهة، وانحصار الأرستقراطية في مجلس اللوردات من جهة ثانية، دخلت إصلاحات تشريعية جديدة حيز التنفيذ في 1911 و1949. ونتيجة لهذا التطور، أصبح مجلس العموم يلعب دور المشرع الأساسي، في حين اكتفى مجلس اللوردات بدور تشريعي ثانوي[3].

يتم انتخاب الأعضاء 651 في مجلس العموم البريطاني بواسطة الاقتراع العام من طرف المواطنين الراشدين لمدة أقصاها خمس سنوات. ويمثل كل نائب برلماني تقريبا 89.000 ناخبا من أصل 58 مليون مواطن بريطاني. وكما هو الشأن في معظم الأنظمة البرلمانية، تستمد الحكومة شرعيتها السياسية من المجلس المنتخب من طرف الشعب والذي يتمتع بسلطة حاسمة يستطيع بفضلها إقالة الحكومة بواسطة التصويت على ملتمس "نزع الثقة".

أما مجلس اللوردات فإن أعضائه يحصلون على مقاعدهم إما عن طريق الوراثة أو بتعيين ملكي لمدى الحياة. وبالرغم من أن السلطة التشريعية للمجلس قد أصبحت اليوم محدودة بنسبة عالية، لا زال مع ذلك يحتفظ بهامش من المصداقية يستطيع من خلاله تحسيس الرأي العام حول القضايا السياسية العامة أثناء النقاشات البرلمانية. وإن كان مجلس اللوردات يتوفر على سلطة تأخير المصادقة على مشاريع القوانين إلى غاية سنة واحدة، فإنه لم يسبق له إلا نادرا أن مارس فعلا سلطته بغرض تأجيل المصادقة على تشريعات ذات أهمية تذكر.

وتقدم **الولايات المتحدة** التي تصل مساحتها الجغرافية إلى أكثر من 9.4 مليون كلم مربع (ما يعادل 3.6 مليون ميل مربع) وعدد سكانها إلى ما يناهز 265 مليون نسمة، نموذجا قويا لهيئة تشريعية ذات غرفتين كلاهما يتمتعان بسلطات واسعة. ومع أنه يتعين المصادقة على التشريعات من لدن الغرفتين، يبقى تقديم مشاريع القوانين القاضية بالصرف من صلاحيات مجلس النواب وحده، في حين يحتكر مجلس الشيوخ حق تأكيد التعيينات التي يقوم بها رئيس الجمهورية، ويسهر على الإجراءات المتعلقة بإمكانية إقالة الرئيس من مهامه، كما يقوم بمهمة التصديق على الاتفاقيات الدولية.

لقد تمت صياغة نظام الحكم الفيدرالي للولايات المتحدة في المؤتمر الدستوري لسنة 1787، وكان المؤتمر عبارة عن اجتماع لأعضاء الهيئات التشريعية

للولايات الذين كانوا يعارضون فكرة تمركز السلطة. وفي المقابل، شعر العديد أيضا بالحاجة إلى نظام فيدرالي أقوى من ذلك الذي أقيم غداة الحرب من أجل الاستقلال. وأدت هذه الأفكار المتصارعة في نهاية المطاف إلى تشكيل نظام فيدرالي للحكم على أساس مبدأ فصل السلط بين الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي. وساهم وجود مصالح مختلفة بين الولايات الأصلية الثلاثة عشر آنذاك في تعقيد مأمورية إقامة حكومة مركزية. ودافعت الولايات الكبرى عن فكرة التمثيلية في الهيئة التشريعية الوطنية على أساس عدد السكان، ليصبح عامل الحجم الديموغرافي لولاية ما أو مستوى مساهمتها في الضرائب عاملا حاسما في توزيع السلطة فيما بين الولايات. وتخوفا من أن يكون مصيرها هو التهميش، طالبت الولايات الصغرى بتمثيلية متساوية.

وأدت المفاوضات بين الطرفين إلى ما سمي ب"تسوية كنيكتكوت" Connecticut Compromise لسنة 1787، الذي نادى بإقامة هيئة تشريعية وطنية ذات غرفتين، تتمتع كل واحدة منهما بسلطات متشابهة ولكنهما تختلفان من حيث نوعية الدوائر ومدة الانتداب. وأدت هذه التسوية إلى إنشاء مجلس النواب على أساس التمثيلية بارتباط مع عدد السكان من جهة، ومجلس الشيوخ الذي تتوفر فيه كل ولاية على تمثيلية متساوية بصرف النظر عن حجم سكانها، من جهة ثانية.

في سنة 1774، كان كل عضو من أعضاء الكونغرس يمثل 30.000 ناخبا، في حين أصبحت كل دائرة من دوائر الكونغرس تضم اكثر من 600.000 نسمة. وحصلت كل ولاية على مقعدين بمجلس الشيوخ بصرف النظر عن حجم سكانها. وقد كان أعضاء مجلس الشيوخ في البداية يتم تعيينهم من طرف الهيئات التشريعية للولايات. إلا أنه في سنة 1913، تم التنصيص في التعديل الذي أدخل على الدستور الأمريكي على الانتخاب المباشر لأعضاء المجلس منذ ذلك الحين.

وتختلف مدة ولاية الأعضاء بين المجلسين. لقد كان الغرض من إنشاء مجلس النواب هو تقريب المنتخبين من المواطنين وجعلهم أكثر استجابة لإرادتهم. لذلك، يتعين على النواب أن يتقدموا أمام المواطنين على رأس كل سنتين ليقول الناخبون كلمتهم في أهلية ممثليهم، وبذلك يكون النواب أكثر تعرضا للمحاسبة أمام الناخبين مما هو الشأن بالنسبة لزملائهم بمجلس الشيوخ. أما مجلس الشيوخ، فكانت مهمته أصلا أكثر استشارية، الغرض منها الحد من طبيعة التشدد السياسي المعتادة عند مجلس النواب. وتدوم مدة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ ست سنوات، وهي فترة تسمح لهم، نظريا، بالتأني في تناول مشاريع القوانين دون أن يجدوا أنفسهم تحت ضغط استحقاقات انتخابية قريبة. ومن جهة أخرى، يتعين إعادة انتخاب أعضاء مجلس النواب بأكملهم وفي آن واحد، وقد يؤدي ذلك إلى تغيير جذري في الخريطة السياسية والإيديولوجية لمؤسسات الدولة في عملية انتخابية واحدة. وفي المقابل، يتم إعادة انتخاب الثلث فقط من أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين، مما يحد من إمكانية

حدوث تقلبات سياسية مفاجئة في آن واحد، كما يضفي طابع الاستقرار على المجلس ويساعد على تراكم التجربة في أحضانه[4].

يمتد تراب ألمانيا على مساحة تناهز 350.000 كلم مربع (ما يعادل 138.000 ميل مربع). ويتوفر هذا البلد على نظام سياسي فيدرالي يمثل أكثر من 80 مليون نسمة. ويتكون البرلمان الألماني الفيدرالي من غرفتين: غرفة عليا وهي "البوندسرات" Bundesrat ، وغرفة سفلية وهي "البوندشطاك" Bundestag.

ويعد البوندشطاك الهيئة التشريعية الأساسية للبلاد ويضم 662 عضوا يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات. ومن بين صلاحيات هذه الغرفة انتخاب مستشار البلاد (رئيس الجهاز التنفيذي)، ومناقشة مشاريع القوانين والمصادقة عليها. ويقوم الناخبون الألمان بالتصويت مرتين عند اختيار أعضاء البوندشطاك: التصويت الأول لاختيار مرشح عن دائرة انتخابية والتصويت الثاني لفائدة حزب. وتحصل الأحزاب على مقاعد على أساس نسبة الأصوات المحصل عليها من بين مجموع الأصوات. ويقتضي القانون الأساسي الألماني أن يحصل الحزب السياسي إلى نسبة 5 في المائة على الأقل من أصوات الناخبين لنيل مقعد في الوندشطاك. وكان الغرض من هذا المقتضى هو الحيلولة دون قيام برلمان مجزئ كما كان الحال عليه قبل الحرب العالمية الثانية في عهد جمهورية ويمار، حيث كانت الأحزاب الصغيرة العديدة تستحوذ على نصيب غير متجانس مع حجمها من الحكم [5].

أما البوندسرات الذي يمثل مصالح الولايات أو "لاندر"، فهو يتمتع بصلاحية المناقشة والتصويت على القضايا التي لها علاقة مباشرة بالولايات، بمعنى أنه يتعين على البوندسرات أن يصادق على مشاريع القوانين التي قد تؤثر في الولايات لكي تصبح قوانين سارية المفعول. ويعين مجلس كل ولاية من ثلاثة إلى ستة ممثلين عنه في البوندسرات حسب حجم ساكنتها. ويصوت ممثلو الولاية في البوندسرات بصوت موحد، ويعين وفد عن كل ولاية عضوا من بينهم لينوب عن الولاية أثناء عملية التصويت على مشاريع القوانين. ويدلي ذلك الممثل بكل الأصوات باسم الولاية التي ينوب عنها. عندما أنشأ الحلفاء البرلمان الألماني الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، كان من المتوقع أن يراقب البوندسرات نسبة 10 في المائة فقط من التشريعات. إلا أن دور هذه الغرفة تعاظم وأصبح يضم أيضا التشريعات الفيدرالية التي لها علاقة بالولايات. وبينما يمكن للبوندسرات أن يستخدم حق الفيتو ضد تشريعات البوندشطاك، يستطيع هذا الأخير أن يلغي رفض البوندسرات بعدد من الأصوات يساوي أو يفوق الأصوات المؤيدة للفيتو فبي البوندسرات (مثلا، إذا حصل الفيتو في البوندسرات على نسبة 50 في المائة من الأصوات، يمكن رفضه بنسبة 50 في المائة من الأصوات في البوندشطاك)[6].

وعلى غرار الولايات المتحدة، تتوفر كندا أيضا على نظام برلماني بغرفتين نظرا لتنوع هذا البلد وكبر حجم مساحته الجغرافية (10 ملايين كلم مربع/3.8 مليون ميل مربع). يتمتع مجلس العموم بمعظم السلطة السياسية ويتحكم في القوانين الضريبية، وله صلاحية التصويت لنزع الثقة من الحكومة. ومن جهته، يتمتع مجلس الشيوخ هو أيضا بسلطات واسعة لمناقشة وتدارس القضايا الاجتماعية وسياسة الحكومة، كما يحق له مراجعة القوانين. ومع ذلك، كان دور مجلس الشيوخ موضع انتقادات متواصلة خلال الستين سنة الأخيرة، وشهد المجلس محاولات متعددة لإصلاح تركيبته[7].

ويعد مجلس الشيوخ الكندي مؤسسة فريدة من نوعها بالرغم من أنها خليط من مجلس الشيوخ الأمريكي ومجلس اللوردات البريطاني[8]. وعلى غرار مجلس الشيوخ الأمريكي، تلجأ الغرفة العليا الكندية إلى قاعدة إقليمية لتوزيع المقاعد بهدف ضمان تمثيلية متساوية نظريا بالنسبة لكل الأقاليم. إلا أن النظام الذي استعمل كأساس لتوزيع المقاعد ينبني على المعطيات الديموغرافية لسنة 1867 عند إحداث مجلس الشيوخ. كان المجلس آنذاك يضم 72 مقعدا، 24 مقعد لكل من إقليمي أونطاريو وكيبيك، في حين كانت المقاعد 24 المتبقية موزعة على الأقاليم البحرية الثلاثة. ومع إضافة الأقاليم الغربية ونيوفاوندلاند في بداية القرن العشرين، أصبح مجلس الشيوخ يضم 104 عضوا. ولكن لم تحصل أغلب الأقاليم الجديدة إلا على ست مقاعد، بينما حصل إقليمان على مقعد واحد فقط لكل واحد منهما. إن صيغة توزيع المقاعد الأصلية تحد من تمثيلية الأقاليم الحديثة العهد التي، وإن كانت ساكنتها قليلة قبل قرن من الزمان، تتباهى اليوم باحتضان أكبر المدن الكندية وأكثرها نجاحا في مجال التجارة. هكذا لم يعد مجلس الشيوخ الكندي يتوفر على توازن فيما بين الأقاليم يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الديموغرافية الجديدة.

ويعد تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الكندي عوض انتخابهم موضع جدل آخر. ويتم فعلا تعيين أعضاء مجلس الشيوخ لمدة طويلة من الزمان من طرف الحاكم العام لكندا باقتراح من الوزير الأول. وكان أعضاء المجلس في السابق يعينون لمدى الحياة، إلا أنهم أصبحوا يحالون على التقاعد في سن75 منذ 1965. وبينما كان الغرض هو تقليص قابلية العضو في مجلس الشيوخ للرشوة، أدت التركيبة الخاصة للمجلس في الواقع إلى تحويل المقاعد في مجلس الشيوخ إلى مكافآت سياسية يتم إهدائها من طرف الحزب الحاكم[9]. هكذا تطور مجلس الشيوخ إلى هيئة نخبوية لا ينتظر منها الكثير، خاصة وأن عددا كبيرا من الأعضاء لا يحضرون الجلسات[10]. ومن بين الإصلاحات التي ينتظر إدخالها على المجلس هناك تحديد مدة ولاية الأعضاء إلى 10 سنوات وإعادة توزيع المقاعد على أساس المعطيات الديموغرافية الحديثة أو تبني النموذج الأمريكي لمنح تمثيلية متساوية لكل إقليم[11].

وتشكل سويسرا نموذجا استثنائيا مقارنة مع القاعدة العامة لنظام الغرفتين والذي عادة ما يوجد في الدول التي تضم عددا كبيرا من السكان. فرغم صغر حجمها، تعد سويسرا بلدا فيدراليا من 6 ملايين نسمة ومساحتها الجغرافية لا تزيد عن 41.000 كلم مربع (16.000 ميل مربع)، وهي واحدة من أقدم الاتحادات الكونفدرالية في العالم. وتعود تسمية الكونفدرالية السويسرية، وهو الاسم الرسمي لهذا البلد، إلى تحالف المراكز التجارية التي كانت قد توحدت فيما بينها في القرون الوسطى. وفي 1874، تم تعديل الدستور السويسري لسنة 1848 الذي تمت صياغته تبعا لنموذج الدستور الأمريكي، بهدف تقوية دور الحكومة الفيدرالية في مجال الضرائب والشؤون العسكرية. وتساعد تركيبة سويسرا المتعددة الأعراق والتي تعترف رسميا بأربع لغات (الفرنسية، الألمانية، الإيطالية والرومانيش) على إقامة كونفدرالية ذات نظام جد لامركزي تراقب فيه الكانتونات (الولايات) كل القضايا التي لم يقر الدستور صراحة بتفويضها إلى الحكومة الفيدرالية[12].

وتتألف الهيئة التشريعية السويسرية من غرفتين: المجلس الوطني، أو الغرفة السفلية، والذي يضم 200 عضوا يتم انتخابهم بطريقة مباشرة كل أربع سنوات، ومجلس الولايات، أو الغرفة العليا، والذي يضم 46 عضوا بالإضافة إلى عضوين يتم تعيينهما عن كل واحد من الكانتونات العشرين وعضو واحد عن كل واحد من النصف-كانتونات الست.

ويعتمد النظام السويسري أساسا على الديمقراطية المباشرة والاستفتاءات. وتدعو هذه الطريقة الفريدة التي تعود إلى أكثر من 700 سنة الناخبين السويسريين للتعبير بصفة مباشرة عن قبولهم أو رفضهم لسن مشاريع قوانين معينة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات. ويصوت السويسريون من مرتين إلى أربع مرات في السنة على قضايا ذات أهمية وطنية. ويمكن لخمسين ألف مواطن أن يفرضوا تنظيم استفتاء حول مشروع قانون. في حين يتطلب 100.000 مواطن لتنظيم استفتاء حول قضية دستورية[13].

ونجد شكلا مختلفا لنموذج نظام الغرفتين في **بوتسوانا** التي تتوفر على مساحة جغرافية شاسعة ولكن عدد سكانها قليل. وتصل مساحتها الجغرافية إلى 550.000 كلم مربع (225.000 ميل مربع)، ولكن عدد سكانها لا يتعدى 1.3 مليون نسمة. وتعد بوتسوانا واحدة من الديمقراطيات القليلة في إفريقيا، وتتوفر على نظام برلماني "ضعيف" يتألف من غرفتين: مجلس رؤساء القبائل والجمعية الوطنية.

يتم انتخاب الأعضاء الست والأربعين في الجمعية الوطنية بطريقة مباشرة. ويحصل رئيس البلاد الذي ينتخب من طرف الجمعية العامة على مقعد في المجلس ويمكنه تعيين أربعة أعضاء آخرين. ويحتفظ بمقعد لرئيس الجمعية العامة الذي تنتخبه هذه الأخيرة وليس من المفروض أن يكون عضوا بالبرلمان[14].

ويتألف مجلس رؤساء القبائل من 15 عضوا، ثمانية منهم يمثلون القبائل الثمانية الكبرى، وأربعة يتم انتخابهم من طرف القبائل الصغرى. ثم ينتخب هؤلاء الاثني عشر الأعضاء الثلاثة المتبقيين. ويلعب مجلس رؤساء القبائل دورا محدودا في مجال التشريع. وفي المقابل، تملك الجمعية العامة مسؤولية أغلب القضايا التشريعية، لكن يتعين عليها استشارة مجلس رؤساء القبائل بخصوص أي مقترح تعديل للدستور أو ما يتعلق بشؤون القبائل كالقوانين العرفية (طقوس الزواج، مثلا) أو أملاك القبائل[15].

أما رومانيا، فتتوفر على هيئة تشريعية تتألف من غرفتين، لخدمة شعب من 23 مليون نسمة على مساحة جغرافية تصل تقريبا إلى 240.000 كلم مربع (ما يعادل 92.000 ميل مربع). وبما أن رومانيا ورثت نظاما برلمانيا بغرفة واحدة عن العهد الشيوعي، أدى التخوف من إعادة إحياء نظام سياسي ديكتاتوري إلى إحداث هيئة تشريعية ذات غرفتين. وأثارت هذه المسألة جدلا حادا. فكان المدافعون عن نظام الغرفة الواحدة يلحون على فعالية هيكلتها، إلا أن عددا من مناصري هذا النموذج كانوا لا يحظوا بثقة الرأي العام الذي لم يكن يعتبرهم كديمقراطيين. وهكذا أدت مناصرتهم لنظام الغرفة الواحدة وبدون قصد إلى حركة مضادة لفائدة نظام الغرفتين[16]. ومن جهتهم، أكد البرلمانيون الرومانيون الذين كانوا يدافعون عن نظام الغرفتين على أن هيئة تشريعية بغرفتين من شأنها أن تقاوم تجاوزات لجهاز التنفيذي بفعالية أكبر. وبالرغم من اعترافهم بأن الأمر قد يتطلب وقتا أطول لسن القوانين والتشريعات في ظل نظام الغرفتين، أكد مناصرو هذا النظام على إمكانية تجاوز هذا البطء في عملية التشريع عن طريق تحسين جودة القوانين ودعم القدرة على الحد من تمركز السلطة[17].

وفي نهاية المطاف، انتصر المدافعون عن نظام الغرفتين، وفي 20 مايو 1990، انتخب المواطنون الرومانيون مجلسا للشيوخ من 143 عضو ومجلسا للنواب من 328 عضو يتمتعان بسلطة متساوية. وينتخب كلا المجلسين لمدة أربع سنوات عن طريق التمثيلية النسبية. ويلاحظ بعض المنتقدين لهذا النموذج بأن التشابه في السلط المخولة للمجلسين وطبيعة تمثيليتهما قد أديا إلى ركود في مجال التشريع. ويؤكدون أيضا أنه إذا ما استمر المأزق السياسي والأزمة الاقتصادية، فإن الرأي العام الذي أصبح الآن يشك في فعالية هذا النظام سوف يفقد الأمل في البرلمان الحالي[18]. ويعتبر منتقدون آخرون أن مجلس الشيوخ غير ضروري نظرا للتشابه المفرط بينه وبين مجلس النواب بخصوص تركيبتهما وسلطتهما التشريعية[19].

الهيئات التشريعية ذات الغرفة الواحدة

بناء على الجدول أعلاه (ص. 4)، تحتل البلدان المدرجة في هذا القسم رقعة جغرافية أقل اتساعا وتتوفر على عدد أقل من السكان بالمقارنة مع نظيرتها التي

اختارت نظام الغرفتين وأهم ذلك، تتحدى الديمقراطيات الفكر السائدة التي تجمع ما بين النمط التشريعي الأحادي الغر الأنظمة الديكتاتورية فعلا اليوم عددا لا بأس به البلدان الديمقراطية حقا التي توفر على هيئة تشر ذات غر أحادة يجدر الإشار أيضا إلى بلدين اثنين انتقلا من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي

تمتع كوستاريكا بتقاليد استحاته حره وديمقراطيه تعود إلى سنة 889 كانت البلاد آنذاك تتوفر على تشري أحاديه الغرفة 40 سنة، احتفظ بهذا التقليد في الدستور الأخير ي المصادقة عليه 1949 ونظر لتاريخ سابق نظام الديكتاتوريه، عمدت كوستا ريكا إلى اتخاذ تدابير وقائيه للحيلولة دون تمركز السلطة، تم تو يع السلطة السياسيه بموجب مقتضيات دستورية تمنع الرئيس أعضاء المجلس التشريعي من محاوله اعادة انتخابهما لفتر متتاليه نجح هذا الإجراء في الحيلولة دون سيطر حزب احد على المجلس التشريعي كما يحدث أحيانا في الهيئات التشر الأحاديه الغرفة[20]

ويتوفر البرتغال، شأنه شأن كوستا ريكا، على نظام برلماني أحادي الغر معز تعديلات دستو ريه تحد من امكانيه تمركز السلطة وخاصة بين أيدي الجيش لقد الحياة السياسية في البرتغال لمدة 40 سنة تزرح تحت نير رمزه من الديكتاتوريين المدنيين الذين كانو يستعملون أساليب استبدادية للحصول على السلطة الحفاظ عليها وشكل الجيش قو محركة مباشر في السياسه البرتغاليه إلى غايه 1982 حيث تمت المصادقه على سلسلة الإصلاحات الدستورية أدت أخير الى منع المشاركة المباشر للعسكر في الحكم أدخلت تعديلات إضافية على دستو البلاد في سنتي 1989 1992 أكدت على أن الهيئه التشر هي المؤسسة الشر الوحيده التي تمتع بحق التمثيله السياسية وتضم الهيئه التشريعيه البرتغاليه، تدعى مجلس الجمهو رية، 230 عضو ينتخبون لمدة 4 سنوات عن 22 دائر انتخابيه على أساس التمثيليه النسبيه انطلاقا لوائح الأحزاب

تعتبر دولة المجر التي لها تجربة طويلة من البرلمانات المنتخبه بطر ديمقراطية، كنموذج تسريعي للبلدان الناشئة في أوربا الشرقيه انتهاء العهد الشيوعي 1989، عادت المجر إلى جذو ها الديمقراطية تبنت دستور جديدا يقضي بإحد هيئة تشريعيه بغر احدة وبالرغم جو غر احدة فقط في النظام التشريعي المجري، هناك مع ذلك طريقتان للحصول على المقاعد داخل الجمعيه الوطنيه يتم انتخاب 45 في المائه (أي 176) من الأعضاء من دوائر مختلفة، في حين يتم اختيار الأعضاء 21 الأخرين من بين لوائح الأحزاب ويصوت الناخب مرتين، لفائدة مرشح عن دائرته ولفائده حزب وفي الواقع يحوص معظم المرشحين الحملة من أجل المقعد، فإذا خسرو المعركه على مستوى دوائرهم يمكن لهم الفوز بمقعد عن طر لوائح الأحزاب

أساليب التوفيق في نظام الغرفتين

تغيير النظام التشريعي

يتوقف إدخال تغيير على عدد الغرف على تعديل دستور البلاد في كل الحالات. وبصرف النظر عن التعقيدات الخاصة بكل حالة والتي قد تختلف من بلد إلى آخر، تنشأ عادة مقاومة شديدة ضد تغيير الوضع السائد، لأن السياسيين غالبا ما يرفضون التخلي عن نصيبهم من السلطة. وتدوم حتما النقاشات لفترات طويلة عندما تطرح المقترحات لتعديل تركيبة أو هيكلة المؤسسات التشريعية، وحتى في هذه الأحوال يبقى مصير هذه العملية غير مضمون.

وعلى كل حال توجد بعض الأمثلة لتغيير هيكلة الهيئة التشريعية في عدد من الدول. حولت **أيسلندا** هيئتها التشريعية التي كانت تحتوي على غرفتين إلى نظام الغرفة الواحدة في سنة 1991[23]. وفي سنة 1953، تحولت **الدانمارك** إلى نظام الغرفتين بناء على المقتضيات الناتجة عن سلسلة من التعديلات الدستورية[24]. وفي عام 1950، وبعد 96 سنة من النظام الثنائي، قررت **نيوزيلندا** التحول إلى نظام الغرفة الواحدة بعدما أجمع الرأي العام على أن الغرفة العليا المعينة من طرف المؤسسة الملكية أصبحت بدون جدوى سياسيا وتشريعيا[25].

وتعطي دولة **بيرو** مثالا عن مختلف الصعوبات التي قد تعتري المرور من نظام تشريعي إلى نظام تشريعي آخر. وعلى إثر استفتاء سنة 1993، تبنت بيرو دستورا جديدا أدى إلى إزالة مجلس الشيوخ، ولكن لم يتم المصادقة على الدستور الجديد إلا بأغلبية 52 في المائة من الأصوات. وكان العديد من المواطنين غير مقتنعين باعتماد نظام الغرفة الواحدة لسببين. أولا، تعود الرأي العام ولزمن طويل على نظام الغرفتين. وثانيا، كان جزء كبير من المواطنين يخشون من أن تشكل مساندة الرئيس فوجي موري لنظام الغرفة الواحدة فقط محاولة لتمركز السلطة السياسية داخل غرفة واحدة. وكان الناخبون القرويون أشد تخوفا من نظام الغرفة الواحدة، لأن مجلس الشيوخ كان تاريخيا يخدم مصالحهم بطريقة أفضل. وبعد نقاش مرير، تمت المصادقة على الدستور الجديد بأغلبية ضئيلة، وهي نتيجة يعود الفضل فيها أساسا إلى الناخبين من المراكز الحضرية الكبرى للبلاد[26].

ويدل تحول **السويد** إلى نظام الغرفة الواحدة على الطبيعة القوية لجمود المؤسسات. في سنة 1867، مرت السويد من نظام تشريعي يضم أربع غرف إلى صيغة تضم غرفتين على أساس النموذجين الأمريكي والنرويجي. وكانت الغرفتان تختلفان فيما بينهما بالنظر إلى طبيعة الدوائر التي يمثلها أعضاء كل واحدة منهما والطريقة التي على أساسها يتم انتخابهم وكذا مدة انتدابهم. ومع ذلك كانت الغرفتان تمارسان سلطات تشريعية متساوية على غرار مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين. وعندما نشأت الصراعات بين الغرفتين، أخذت كل غرفة تسير في اتجاه إيديولوجي

مختلف، فأصبحت أغلبية محافظة تسيطر على الغرفة العليا من جهة، وأغلبية ليبرالية تهيمن على الغرفة السفلية. وأدى هذا الانقسام الإيديولوجي إلى مأزق على مستوى التشريع ومن ثم إلى الجمود السياسي. وانطلقت محاولات إصلاح المؤسسة التشريعية منذ 1945، إلا أن هذه العملية تطلبت أكثر من 20 سنة. ولم تقرر الهيئة التشريعية السويدية إلا في سنة 1967، أي بعد أكثر من قرن من نظام الغرفتين، بأن تصبح غرفة واحدة[27].

واتخذ **المغرب** من جهته نهجا غير معتاد إلى حد ما في مجال التحول التشريعي. هكذا صوت المواطنون المغاربة في سنة 1996 لإضافة غرفة ثانية، مجلس المستشارين، إلى الهيئة التشريعية الأصلية التي كانت تضم غرفة واحدة. وتختلف تركيبة الغرفة الجديدة كثيرا عن الغرفة الأصلية، مجلس النواب، والذي يتم انتخاب أعضائه وعددهم 325 بطريقة الاقتراع العام المباشر على أساس مقعد واحد عن كل دائرة. وفي المقابل، يتم اختيار أعضاء مجلس المستشارين بواسطة اقتراعين غير مباشرين: تقوم الهيئة الناخبة المكونة من المنتخبين على المستوى المحلي والجهوي بانتخاب 162 من بين 270 عضو، في حين يختار ممثلو الغرف المهنية والنقابات الأعضاء 108 المتبقين. وتملك الغرفتان سلطات متشابهة بخصوص اقتراح مشاريع القوانين والتعديلات. إلا أن دستور البلاد يعطي امتيازا لفائدة مجلس النواب مانحا إياه صلاحية التصويت على برنامج الحكومة ونفوذا كبيرا في تشكيل الحكومة[28].

ويبدو أن تجربة تحول المغرب إلى نظام الغرفتين قد ساهمت في الاستجابة إلى هدف تحسين التمثيلية[29]. وحسب أحد الخبراء، كان الهدف من وراء إحداث غرفة عليا تمثل هيئة ناخبة مختلفة عن تلك التي تمثلها الغرفة السفلية، هو استجلاب أكبر عدد ممكن من الفاعلين السياسيين إلى حلبة الحياة السياسية في محاولة لدعم مسلسل دمقرطة البلاد[30]. وبالرغم من أن تأثير مجلس المستشارين في المستقبل يبقى غامضا، يشكل المثال الغربي حالة فريدة بالنسبة للبلدان المتواجدة في مرحلة انتقالية والتي غالبا ما يتعين عليها، على غرار المغرب، مواجهة الأخطار الناجمة عن عدم الاستقرار وضعف التمثيلية خلال فترة عملية الدمقرطة.

كانت للجهود السياسية الناجحة للنساء وللأعيان التقليديين في **ملاوي** مسؤولية كبيرة في إضافة غرفة برلمانية جديدة في سنة 1994. وبالرغم من أنه لم يبدأ بعد نشاطه إلى غاية سنة 1998، سيضم مجلس الشيوخ الجديد 80 عضوا يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة من طرف أغلبية الأعضاء 177 في الجمعية العامة، الغرفة السفلية. وطبقا للمادة 68 من دستور البلاد، سيتم انتخاب 24 عضوا من مجلس الشيوخ من طرف المجالس المحلية، وسيتم اختيار 24 من بين الأعيان أو رؤساء القبائل، و32 آخرين من بين المجموعات التالية: المجموعات ذات المصالح (بما فيها النساء، قطاع الصحة والمعاقين)، النقابات، ممثلين عن القطاع الزراعي وقطاع

الأعمال ومختلف الديانات وأشخاص آخرين معروفين بمساهماتهم في الحياة العامة لملاوي. وسيكون دور مجلس الشيوخ محدودا بارتباط مع الجمعية العامة، وسيملك فقط صلاحية تأكيد مشاريع القوانين أو إعادة إحالتها على الجمعية العامة لمراجعتها.

خاتمة

كما شاهدنا، توجد فروق هامة بين مختلف البلدان بخصوص تركيبة وهيكلة الهيئات التشريعية. صحيح أن معظم البلدان الصغرى والتي تقوم على نظام سياسي شديد التمركز تتبنى تقليديا هيئات تشريعية ذات غرفة واحدة، وصحيح أيضا أن البلدان الكبرى والتي تتوفر على نظام فيدرالي تختار عادة نموذج الغرفتين، ولكن هذه الافتراضات ليست بالقدر المحترم. فكل دولة لها أسبابها الخاصة الكامنة وراء اختيار نظام الغرفة الواحدة أو نظام الغرفتين. وهذه الأسباب متعددة وترتبط بالمميزات التاريخية والثقافية والديموغرافية الخاصة بكل بلد على حدة. كما تؤثر العوامل المؤسساتية والسياسية القائمة كالقوانين الانتخابية والتنظيمات الحزبية أيضا في هذه العملية بصفة محسوسة. وبالإضافة، تلعب الشخصيات السياسية دورا حيويا في رسم قالب المؤسسة التشريعية. ويمكن القول في الأخير أن السلطة وحماية المصالح والبحث عن التوافق كلها عوامل تساهم وبدون شك في رسم شكل وتركيبة المؤسسة التشريعية في مختلف البلدان.

تم تحضير هذه الوثيقة بفضل المساعدة المشكورة لريتشارد فيرما، ستيفيتو وجونسون أشوسيت، وأعضاء طاقم المعهد الوطني الديمقراطي: سوزن بيندا وباتريك هنري وجون ويلي. ويود المعهد الوطني الديمقراطي أن يشكر لورنس د. لونكلي وديفيد م. ألسن على مساعدتهم بخبرتهم وباقتراحاتهم النيرة.

تعليقات ختامية

[1] أريند ليجفارت، *الديمقراطيات: نماذج من الأنظمة المرتكزة على الأغلبية والتوافق في عشرين دولة* (نيو هيفن، كونكتيكوت: دار النشر لجامعة يايل، 1984)، ص. 99-101، جورج تسيبليس وجانت ماتي، *نظام الغرفتين* (كومبريدج، المملكة المتحدة: درا النشر لجامعة كيمبريدج، 1997)، ص. 2.

[2] أخذ هذا الجدول عن الاتحاد الدولي للبرلمانات، *برلمانات العالم: مقارنة بين البرلمانات، دراسة مرجعية ملخصة*، الطبعة الثانية (نيويورك: مطبوعات حول معطيات وملفات، 1986)، ص. 14.

[3] جون كارت، وستمينستر: *هل يشتغل البرلمان؟* (لندن: فيكتور كولانكز، 1992) ص. 162-163.

[4] بربرا هينكلي وإدوارد موير، الانتخابات إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، مطبوعات جويل سيلبي، *موسوعة النظام التشريعي الأمريكي* (نيويورك: شارل زفهلاي‌تفز صونز، 1994).

[5] مطبوعات هلموت نلجلشميتز، إجراءات، برامج ولمحات: *تقرير خاص عن الانتخابات* (بون: انترناسيونس، 1994).

[6] مكتب العلاقات العامة للبوندسرات، *البوندسرات الألماني*، الطبعة الثانية (بون: روكو-درك)

[7] ك.إس. فرانكس، *برلمان كندا* (طورنطو، دار النشر لجامعة طورنطو، 1987) ص. 186.

[8] للمزيد من المعلومات، أنظر *التمثيلية وصياغة السياسات في الأنظمة الفيدرالية*، مطبوعات ديفيد م. ألمن وك.إس. فرانكس (بركلي: دار النشر لمعهد الدراسات الحكومية، جامعة كاليفورنيا، 1993).

[9] ك.إس. فرانكس، *برلمان كندا*، ص. 187-188.

[10] هارود شنيدر، كندا تعيد تقييم الغاية من مجلس الشيوخ وتشكيلته، *واشنطون بوست*، 14 دسمبر 1997، ص. A22

[11] *في نفس المكان.*

[12] سويسرا، في *موسوعة الأمم ورادمارك*، طبعة 1995، الكتاب 5.

[13] *ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسنة 1993، نظمت سويسرا 414 استفتاء حول قضايا وطنية. وعلى سبيل المقارنة، لم تنظم استراليا التي تعد البلد الثاني من حيث استخدام أسلوب الاستفتاء إلا 44 استفتاء منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.* كريس و. كوبخ، سويسرا في، *الاستفتاءات في العالم*، مطبوعات ديفيد بتلر وأستين رانى (واشنطون، د.ك.: دار النشر AEI، 1994)، ص. 98-140.

[14] ريتشارد ديل، بوتسوانا، في مطبوعات جورج طوماس كوريان، *لموسوعة العالمية للبرلمانات والهيئات التشريعية*، في مجلدين (واشنطون، د.ك.: المجلة الفصلية للكونغرس، 1998)I، ص. 89.

[15] *في نفس المكان*، ص. 90.

[16] إلينا سطيفوي، "اللوائح البرلمانية الرومانية"، تمت تقديمها في المؤتمر حول الدستور والبرلمان (شيكاغو: جامعة شيكاغو، مركز الدراسات حول النظام الدستوري في أوربا الشرقية، 1994).

[17] *في نفس المكان، ص. 5-15.*

[18] *في نفس المكان، ص. 5-15.*

[19] بريت ر. لودوفسكي، رومانيا، في مطبوعات كوريان، *لموسوعة العالمية للبرلمانات والهيئات التشريعية*، II، ص. 562.

[20] الن روزنبوم والخندرو رودريكز، كوستاريكا، في مطبوعات كوريان، *لموسوعة العالمية للبرلمانات والهيئات التشريعية*، I، ص. 182.

[21] طوماس برونو والكس ماكلاود، *السياسة في البرتغال المعاصر* (بولدر، كولورادو: مطبوعات لين رينر، 1986)، ص. 1-20.

[22] أنيلا ىغ، المجر، في مطبوعات كوريان، *لموسوعة العالمية للبرلمانات والهيئات التشريعية*، I، ص 308.

[23] ادوارد شنيدر، أيسلندا، *لموسوعة العالمية للبرلمانات والهيئات التشريعية*، I، ص 314.

[24] ديفيد أرتر، شيء واحد أكثر مما ينبغي: التحول إلى نظام الغرفة الواحدة في الدانمارك، في منشورات لورنس لونكلي وديفيد ألمن، *اثنان في واحدة: السياسة وعملية التغيير في النظام التشريعي الوطني* (بولدر، كولورادو: دار النشر وستفيو، 1991)، ص. 77-142.

[25] كيث جاكسن، إلغاء الغرفة العليا للبرلمان في نيوزيلندا، في منشورات لورنس لونكلي وديفيد ألمن، *اثنان في واحدة، ص. 43-76.*

[26] وليام و. كالفر، بيرو، في مطبوعات كوريان، *لموسوعة العالمية للبرلمانات والهيئات التشريعية*، II، ص 537-538.

[27] بيورن فون سيدوف، طريق السويد نحو برلمان بغرفة واحدة، في منشورات لورنس لونكلي وديفيد ألمن، *اثنان في واحدة، ص. 143-201.*

[28] الاتحاد الدولي للبرلمانات 1998 في العنوان الإلكتروني التالي: http://:www.ipu.org

[29] جيمز كتريز، نظام الغرفتين الجديد للبرلمان المغربي: عقبة أم حافز في طريق الديمقراطية؟ تم عرض هذا البحث في الورشة الثالثة للعلماء البرلمان والبرلمانيين، كلية وركسطن، أوكسفردشاير، المملكة المتحدة، 8 و9 أغسطس 1998، ص. 2، 10-11، وص. 18.

[30] *في نفس المكان*، ص. 8.